مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 04 يناير 2024

هآرتس: 1600 جندي إسرائيلي يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة منذ بداية الحرب

(أمني وعسكري . هآرتس)

تناول تقرير نشرته صحيفة هآرتس انتشار الأمراض النفسية بين الجنود الإسرائيليين بسبب الحرب في غزة والتي وصلت إلى حد تسريح العشرات منهم بسبب الأعراض الشديدة لمرضهم.

وتكشف الصحيفة العبرية أن نحو 1600 جندي إسرائيلي عانوا من علامات اضطراب ما بعد الصدمة والإجهاد والإرهاق القتالي منذ بداية الحرب في غزة وعالجهم الفرق المختصة التابعة للجيش الإسرائيلي، بحسب مصادر الجيش.

وتنقل الصحيفة عن الجيش الإسرائيلي أن معظم حالات اضطراب ما بعد الصدمة هم جنود تعرضوا لهجوم حماس في 7 أكتوبر.

ويشعر قسم الصحة النفسية في الجيش الإسرائيلي بالقلق بشأن عودة جنود الاحتياط إلى الحياة المدنية، ويلفت القسم الانتباه إلى القلق من 'الصعوبات الوظيفية، والوضع الذي تصبح فيه الحياة اليومية بلا معنى'

وسرّح الجيش ما يقرب من 90 جنديًا من الخدمة بسبب اضطراب ما بعد الصدمة الشديد الذي جعلهم غير لائقين لمزيد من العمل.

ويقدر الجيش الإسرائيلي أن عدد الجنود الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة سيستمر في الارتفاع في الأشهر المقبلة في ظل استمرار معايشة الجنود لتجارب القتال العنيفة. .

ويقول خبراء الصحة النفسية إن المعدل المرتفع لاضطراب ما بعد الصدمة بين الجنود الإسرائيليين ليس مفاجئًا نظرًا لطبيعة القتال في المناطق الحضرية في منطقة مكتظة بالسكان مثل غزة. وشهد عديد من الجنود إصابات خطيرة ووفيات.

ويعمل الجيش الإسرائيلي على تعزيز خدمات الصحة النفسية للقوات لتلبية احتياجات المصابين باضطراب ما بعد الصدمة أو غيرها من الصدمات والمساعدة في إعادة دمج الجنود في الحياة الطبيعية بعد الحرب.

نيويورك تايمز: مقتل العاروري قد يمثل ضربة لحماس، لكنه ليس ضربة قاضية

(أمني وعسكري . نيويورك تايمز)

تناول تقرير لصحيفة نيويورك تايمز إلى أي مدى يمكن أن يؤثر اغتيال إسرائيل للقيادي البارز في حركة حماس صالح العاروري على الحركة.

وتقول الصحيفة الأمريكية إن مقتل صالح العاروري، أحد كبار قادة حماس، يوم الثلاثاء يحرم الحركة من أحد أكثر شخصياتها مهارة، والذي ساعد في توجيه الأموال والأسلحة إلى عناصرها في قطاع غزة وأماكن أخرى في الشرق الأوسط ودمج حماس على نحو أكثر إحكامًا في شبكة القوات الملتزمة بمحاربة إسرائيل، بحسب محللين.

لكن لن تكون وفاته ضربة موجعة للحركة، التي أعادت بناء هياكلها مرارًا بعد اغتيال قادتها، وظلت الحركة تتمتع بالرشاقة الكافية للتخطيط لهجمات 7 أكتوبر في جنوب إسرائيل.

ومع ذلك، يقول محللون إن مقتل العاروري - في انفجار في إحدى ضواحي بيروت نسبه مسؤولون كبار من حماس ولبنان والولايات المتحدة إلى إسرائيل – يُضعف حماس.

وتشير الصحيفة إلى أن موقع العاروري، بصفته سفير حماس الفعلي لدى إيران وحزب االله، كان يعني أنه كان سيلعب دورًا مهمًا في جهود الحركة لإعادة البناء العسكري أثناء وبعد الحرب بمساعدة الداعمين الأجانب.

وتنقل الصحيفة عن إميل حكيم، مدير الأمن الإقليمي في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، قوله: «حماس ستعاني، لأنها فقدت أحد استراتيجياتها الرئيسة. لقد كان شخصًا قام بعمل جيد في إدارة العلاقات السياسية رفيعة المستوى وكان يتمتع أيضًا بالمصداقية كقائد».

وفي المقابل، قال عماد السوس، الباحث من غزة في مركز مكام بجامعة تونس، إن خسارة العاروري لن تشل حماس. وقال إن إسرائيل اغتالت عديدًا من قادة حماس على مدى عقود دون تقويض قدرة الحركة بشكل دائم على إعادة البناء - أو التخطيط لهجوم 7 أكتوبر.

وقال إن عمليات القتل هذه جعلت المجموعة أكثر رشاقة، وصعد قادتها إلى الصدارة من خلال الانتخابات، وليس بسبب الكاريزما الشخصية أو ثقلهم الديني، وهي سمات قد تجعل استبدال القادة الأفراد أكثر صعوبة.

وقال «داخل حماس، لديك دائما تسلسل هرمي معين، والاستبدال سلس للغاية. داخل حماس، الشخصية ليست مصدر القوة».

ميدل إيست أي: مصر في عهد السيسي قد تتحول إلى صراع أهلي

(أمني وعسكري . ميدل إيست آي)

استعرض الكاتب والمحلل السياسي ماجد مندور في تقرير نشره موقع ميدل إيست أي الأزمة الحالية التي تواجهها مصر والتي يمكن أن تنزلق إلى صراع أهلي.

يلفت الكاتب في مستهل تقريره إلى أنه كان في أواخر العشرينات من عمره عندما وقع الانقلاب الذي أطاح بأول رئيس منتخب ديمقراطيًا لمصر، وأن المذابح التي تلت الانقلاب أثارت هوسه بالنظام العسكري الجديد الذي كان يؤسس نفسه في مصر.

وأدى هذا الهوس الذي دام عقدًا من الزمان في النهاية إلى تأليف كتاب، مصر تحت حكم السيسي: أمة على شفا

الهاوية، والذي يُقدم المؤلف فيه تشريحًا لنظام لا يشبه أي شيء شاهده العالم في التاريخ المصري الحديث.

سمات فريدة لحكومة السيسي

في الكتاب، يشير الكاتب إلى أن حكومة السيسي، وعلى عكس أسلافها المستبدين، هي فريدة من نوعها من ناحيتين.

أولًا، نشهد المرة الوحيدة في التاريخ المصري الحديث التي تخضع فيها البلاد لحكم عسكري مباشر، مع عدم وجود طرف مدني لتحقيق التوازن بين الجيش أو العمل كواجهة مدنية للقوة العسكرية المتزايدة.

ثانيًا، نظام السيسي مرتبط مرضيًا بعنف الدولة الجماعي، ليس كمسألة اختيار، ولكن كمسألة ضرورة أيديولوجية، مما يجعل القمع مستوطنًا ومترسخًا بعمق في الصرح الإيديولوجي للنظام.

هذه السمات مستمدة من الهوس العسكري بتوطيد السلطة وضمان عدم تكرار الاحتجاجات الجماهيرية في عام 2011 - وهو هوس ولد نظامًا عسكريًا وحشيًا، مع احتمالات محدودة للإصلاح الداخلي.

الجيش كأوصياء على الدولة

يبدأ الكتاب بانقلاب 2013 ويصف المذابح التي تلت ذلك. وحُدد ذلك الصيف على أنه اللحظة التأسيسية للنظام، إذ تمكن من الحصول على دعم شعبي جماهيري لموجة مد وجزر من القمع، استهدفت في البداية جماعة الإخوان المسلمين، وامتدت لاحقًا إلى المعارضة العلمانية.

كان هذا ممكنًا فقط بسبب عدم كفاءة الإخوان وتواطؤ المعارضة العلمانية، بخطها الاستبدادي الصريح، الذي سمح للجيش ليس فقط بالتدخل ولكن لبناء سردية تفضي إلى هستيريا جماعية.

وقد بررت حكومة السيسي أعمال العنف الجماعي هذه من خلال نسخة شوفينية من القومية المصرية، والتي رأت الأمة ككل عضوي، والجيش كأوصياء على الأمة والدولة، ومساواة المعارضة للجيش بالخيانة والسماح للجيش بإلقاء معارضيه خارج الحظيرة الوطنية.

وقد برر ذلك استخدام العنف الجماعي - بمشاركة شعبية - لقمع معارضي النظام الجديد، وأن يشرع الجيش في مشروع سياسي كبير: أي عسكرة الدولة والاقتصاد بالكامل.

وشمل ذلك عددًا لا يحصى من التغييرات القانونية والدستورية، التي وسعت سلطة الرئاسة على القضاء، مما أدى إلى تآكل أي مظهر من مظاهر الاستقلال التي لا تزال تحتفظ بها. وقدم الدور الدستوري الجديد وغير المسبوق للجيش كحراس للطبيعة العلمانية للدولة، والحقوق الديمقراطية، أساسًا قانونيًا للتدخل العسكري المستمر في السياسة.

كما وسعت السلطات القمعية للجيش، مع زيادة دوره في الحفاظ على النظام، وتحويله إلى جهاز أمن محلي، يهدف بالأساس إلى استقرار النظام وقمع المعارضة.

كل هذا حدث باسم محاربة من أسماهم السيسي «أهل الشر» والحفاظ على «الدولة».

إعادة هيكلة الرأسمالية المصرية

وأوضح الكاتب أن أي تحليل لمشاكل مصر لن يكتمل دون الاعتراف بالحصانة القانونية التي يتمتع بها أفراد الأجهزة الأمنية الآن، في وقت أغلق فيه النظام الفضاء العام تمامًا، مما عكس المكاسب الديمقراطية لعام 2011.

ليس من المستغرب أن يؤدي كل هذا إلى مستوى من العنف السياسي ضد النشطاء المؤيدين للديمقراطية غير المرئيين في البلاد منذ تأسيس الدولة المصرية الحديثة. وسُجن الآلاف لفترات طويلة، وأحيانًا دون محاكمة. وازدادت عمليات القتل خارج نطاق القضاء زيادة كبيرة، وأصبح الاختفاء القسري والتعذيب ممارسات مؤسسية.

وبعد سنوات من العنف السادي واستيلاء الدولة، تمكن نظام السيسي العسكري من القضاء على جميع مراكز القوى المدنية المتنافسة وأصبح الهيمنة بلا منازع على السياسة المصرية.

وبمجرد اختراق الجيش لجميع أجهزة الدولة، من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، وهندسة الأجهزة الأمنية للانتخابات البرلمانية، شرع في مشروعه الأكثر طموحًا من بينها جميعًا: إعادة هيكلة الرأسمالية المصرية.

كانت السياسة بسيطة: استخدم الدعم السخي من دول الخليج لطلب المزيد من تدفقات الديون من الأسواق المالية والمنظمات الدولية من أجل الشروع في مشاريع ضخمة - ذات فوائد اقتصادية مشكوك فيها - يديرها وينفذها الجيش.

وسمح ذلك للجيش بتوسيع بصمته الاقتصادية بشكل كبير، والاختراق العميق لقطاعات الاقتصاد حيث كان وجوده ضئيلًا، مما أدى إلى ازدحام القطاع الخاص في هذه العملية، مع كون صناعة الأسمنت مثالًا رئيسًا.

وطالما استمرت القروض في التدفق، يبدو أن مغالطة النمو المستمر المدفوع بالديون تسود. ومع ذلك، بمجرد تشديد التمويل الدولي وعدم رغبة دول الخليج في الاستمرار في تقديم الدعم السخي، انهار النموذج، مما أدى إلى أزمة ديون مأساوية لا تزال تتكشف.

خفضت مصر قيمة الجنيه تخفيضًا كبيرًا، ووصل التضخم إلى مستويات قياسية، وتوقف القطاع الخاص - كل ذلك بسبب رأسمالية الدولة العسكرية المرتبطة عضويًا بالنظام السياسي في مصر، والتي يحافظ عليها عنف الدولة الجماعي.

سيناريو شبيه بسوريا

ومع ذلك، فإن متانة هذا النموذج حتى الآن هي أيضًا كعب أخيل، وفقًا للكاتب.

ويرى الكاتب أن عدم وجود حزب حاكم، مع معارضة ضعيفة، يترك النظام غير مجهز للتعامل مع الاضطرابات المدنية المحتملة.

وهذه الصورة معقدة بسبب تزايد قوة الجيش، الذي لا يستطيع السيسي كبحه، لأنه لا يوجد توازن مدني لشهيته النهمة للسلطة والكسب غير المشروع.

وهذا لا يقلل فقط من إمكانية الإصلاح الذي تقوده النخبة، ولكنه يزيد أيضًا من احتمالية القمع الجماعي ردًا على الغضب الشعبي، وهو أمر يزداد احتمالًا في خضم الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في مصر.

وهكذا يصبح السيناريو الشبيه بسوريا أكثر احتمالًا من أي وقت مضى - وهو احتمال مرعب في بلد يزيد عدد سكانه عن 100 مليون نسمة.

لا تزال هناك إمكانية تفكك الجهاز القمعي للنظام في مواجهة انتفاضة جماهيرية العابرة للطبقات. ومع ذلك، هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن صغار ضباط الجيش - أي المسؤولين عن تنفيذ القمع فعليًا - قد جرى تلقينهم تمامًا في سردية النظام، مما يجعلهم أكثر ولاءً له.

هناك إمكانية للتغيير طويل الأجل من خلال النضال المستمر من أجل فتح الفضاء العام، والذي يمكن أن يكتسب زخمًا في وقت يترنح فيه نموذج النظام للحكم من أزمة إلى أخرى ويتضح أن هذا النموذج غير مستدام.

وهذا الطريق طويل ومتعرج، ولا يمكن أن ينجح إلا بعد إلحاق ضرر كبير بنسيج الحياة العامة المصرية.

جيروزاليم بوست: انضمام مصر وإيران والسعودية والإمارات إلى البريكس يجلب تحولات ديناميكية للمنطقة

(إقليمي ودولي . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا أعدّه سيث فرانتزمان حول انضمام مصر وإيران والسعودية والإمارات إلى البركس وما يمثله ذلك من تحولات ديناميكية في المنطقة.

وتقول الصحيفة إن مصر وإيران والسعودية والإمارات انضموا جميعًا إلى مجموعة البريكس، وهي مجموعة اقتصادية لها نفوذ متزايد في المنطقة، في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وتضم البريكس بالفعل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. وهذه المجموعة من البلدان مهمة لأنها توفر منتدى للتحالف لتبادل الآراء والعمل معًا. وعلى هذا النحو، من المفيد لبلدان المنطقة الانضمام إلى مجموعة البريكس. ومع ذلك، فإن حقيقة أن عديدًا من هذه الدول كانت معادية لإسرائيل ولم تدين أيضًا هجوم حماس في 7 أكتوبر يوضح كيف يمكن أن يؤثر هذا التوسع على إسرائيل.

تحول في الديناميات العالمية

وأوضحت الصحيفة أن قرار دول الشرق الأوسط بالانضمام إلى تجمعات مثل بريكس أمر طبيعي. كما انضمت بعض الدول نفسها إلى منظمة شنغهاي للتعاون المرتبطة بالصين. وتدخل هذه الدول في تحالفات بقصد موازنة العلاقات مع الغرب. ومن ناحية أخرى، تريد دول مثل إيران الالتفاف على العقوبات.

وقد ضاعف هذا التوسع الجديد في مجموعة البريكس عضويتها. وفي حين أن الغرب يميل إلى الاعتقاد بأن أهمية الشرق الأوسط تتناقص، فإن عديدًا من البلدان الأخرى ترى المنطقة على أنها عكس ذلك تمامًا. وهذا يدل على تحول واضح في الديناميات العالمية. وعلى سبيل المثال، تريد الولايات المتحدة أن تتمحور حول مواجهة «الخصوم شبه الأقران»، مثل الصين وروسيا. وعلى هذا النحو، تريد الولايات المتحدة تقليص دورها في الشرق الأوسط.

وفي غضون ذلك، يريد «الخصوم شبه الأقران» زيادة دورهم في المنطقة. وعلى سبيل المثال، تقوم الصين بالكثير من التواصل مع إيران والخليج، بينما تحصل روسيا على طائرات إيرانية مسيرة. ولروسيا أيضًا دور كبير في

سوريا. وهذا يعني أن الدول «شبه النظيرة» مستعدة لملء الفراغ إذا قللت الولايات المتحدة من دورها في المنطقة.

دفعة كبيرة لاقتصاد العالم العربي

ونوهت الصحيفة إلى ما نقلته صحيفة ذا ناشيونال الإماراتية عن محللين قولهم إن «توسيع كتلة البريكس لتشمل السعودية والإمارات من المتوقع أن يوفر فرصًا استثمارية جديدة لأكبر اقتصادين في العالم العربي مع تعزيز نفوذ المجموعة على مستوى العالم».

وقال أولاس راو، أستاذ التمويل المساعد في كلية إدنبرة للأعمال بجامعة هيريوت وات في دبي إن «توسيع الكتلة المتعددة الأطراف لبريكس لتشمل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يبشر بالخير وسط التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المستمرة التي تواجه الاقتصاد العالمي».

كما أشادت وسائل الإعلام الإيرانية بالعلاقة الجديدة. وتسعى إيران أيضًا إلى زيادة نفوذها العالمي. كما أنها تدعم الوكلاء والجماعات المسلحة في المنطقة. وعلى سبيل المثال، هاجم الحوثيون المدعومون من إيران السفن في البحر الأحمر، مما أضر بالاقتصاد العالمي.

ووفقًا للصحيفة، لم تدن روسيا والصين الهجمات على إسرائيل، مما يعني أن مجموعة البريكس هي أيضًا وسيلة للدول التي قد تزعزع استقرار المنطقة للحصول على الشرعية. ومع ذلك، فإن الهجمات في البحر الأحمر قد تؤثر على السعودية والإمارات ومصر، التي انضمت أيضًا إلى مجموعة البريكس.

ترى إيران فرصًا عديدة في دورها الجديد، وفقًا لتقارير فارس نيوز.

ذا ناشيونال: الاضطراب التجاري المطول في البحر الأحمر قد يؤثر على اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(إقليمي ودولي . ذا ناشيونال)

نشر موقع ذا ناشيونال تقريرًا أعدّه فريد الرحمن يستعرض فيه تداعيات الاضطرابات في البحر الأحمر على الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط.

وينقل الموقع عن مسؤول تنفيذي كبير في صندوق النقد الدولي قوله إن انقطاع الشحن في البحر الأحمر لفترة طويلة قد يؤثر تأثيرًا كبيرًا على عديد من اقتصادات الشرق الأوسط والتجارة العالمية، في وقت يواصل فيه الحوثيون في اليمن شن هجمات على السفن التي تمر عبر الممر المائي الحيوي.

ارتفاع تكلفة الشحن

وقال جهاد أزعور، مدير الصندوق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، للمنتدى الاستراتيجي العربي في دبي يوم الأربعاء، إن أسعار حاويات الشحن ارتفعت وانخفضت أحجام التجارة في قناة السويس بعد الهجوم الحوثي الأول

على السفن الشهر الماضي.

وقال أزعور: «ارتفعت تكلفة الصادرات، خاصة في التجارة بين آسيا وأوروبا، علماً أن جزءاً كبيراً من واردات النفط كان يمر عبر قناة السويس».

وأضاف أن الوضع الأمني في البحر الأحمر يشكل مخاطر على سلاسل التوريد العالمية وتجارة السلع الأساسية، إذ يعد الممر المائي للمحيط الهندي بمثابة طريق حيوي للتجارة الدولية وشحنات النفط والغاز.

ويطلق الحوثيون المدعومون من إيران صواريخ على سفن الشحن في البحر الأحمر منذ نوفمبر، وهي إجراءات يقولون إنها تأتي رداً على القصف الإسرائيلي لغزة.

ويعد باب المندب، وهو مضيق يقع على الطرف الجنوبي للبحر الأحمر، طريقاً لناقلات النفط والسفن المسافرة بين الخليج العربي وآسيا، وكذلك السفن المتجهة إلى أوروبا عن قناة السويس.

ويمر عبر المضيق نحو 12 في المائة من تجارة النفط المنقولة بحرا و8 في المائة من الغاز الطبيعي المسال في العالم.

وتقوم عديد من شركات الشحن، بما في ذلك هاباج لويد وميرسك، بإعادة توجيه سفنها عبر الجنوب الأفريقي، وهو طريق أبطأ وأكثر تكلفة مع استمرار الهجمات على السفن في البحر الأحمر.

نمو رغم التحديات

وقال أزعور إنه على الرغم من التحديات، من المتوقع أن تستمر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النمو هذا العام، و«سيكون هناك تحسن في معدل النمو».

وقال أزعور للموقع على هامش المنتدى: «ومع ذلك، يجب وضع هذا في سياق حالة عدم اليقين العالية، وعدم اليقين على المستوى السياسي، وعدم اليقين بشأن خطر التصعيد، وكل ذلك يلقي بظلاله على التوقعات لهذا العام».

تأثير الصراع في غزة

وأضاف أنه حتى الآن، كان للصراع في غزة تأثير محدود على الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع، حيث تشعر فلسطين والدول المجاورة بالألم، خاصة في قطاعات مثل السياحة.

وقال صندوق النقد الدولي في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر، إنه من المتوقع أن تتوسع اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة 3.4% في عام 2024، بعد نمو يقدر بنحو 2% العام الماضي.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 3.7 في المائة في عام 2023، من توقعات نمو قدرها 3.2 في المائة قبل الحرب، وفقا للبنك الدولي.

وقال أزعور: «البعد الآخر المهم في عام 2024 هو تكلفة حالة عدم اليقين هذه - كيف سيؤثر ذلك على تكلفة التمويل ورأس المال».

وقال: «أخيرًا وليس آخرًا... يظهر الاقتصاد العالمي علامات التعافي ويبدو أن السياسات التي طُبّقت عالميًا لمعالجة مسألة التضخم تحقق نتائج، مما قد يكون له تأثير إيجابي أو مخاطر صعودية إيجابية على المنطقة».

وتوقع أزعور أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي في النمو هذا العام وسط جهود دول الخليج لتنويع مواردها.

المونيتور: ماذا يعني الانسحاب العسكري الإسرائيلي لحرب غزة ؟

(أمني وعسكري . المونيتور)

نشر موقع المونيتور تقريرًا أعدته رينا باسيست تستعرض فيه ما يعنيه سحب الجيش الإسرائيلي لعدد من ألويته من غزة.

ويقول الموقع الأمريكي إن من المقرر أن تنسحب أربعة ألوية قتالية عن القتال هذا الأسبوع في قطاع غزة. وقيل إن القائد العسكري الإسرائيلي هرتسي هليفي قرر سحب لواءين احتياطيين تابعين للجيش الإسرائيلي، وهما لواء المشاة ولواء تدريب للفيلق المدرع.

وسيجري تسريح اللواءين الاحتياطيين والعودة إلى ديارهم. وذكر موقع والا العبري الإخباري أن جنود اللواءين الآخرين سيستأنفون التدريب.

ويضم كل لواء ما بين 3000 إلى 7000 جندي، لكن الجيش الإسرائيلي لم يحدد عدد الجنود المتوقع مغادرتهم قطاع غزة في إطار هذا الانتشار الجديد.

ونقل الموقع عن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هجاري، الأحد، إن «هناك جنود احتياط سيعودون إلى عائلاتهم في وقت مبكر من هذا الأسبوع»، مضيفًا: «يجب على الجيش الإسرائيلي التخطيط مسبقًا على أساس أن المهام الإضافية والقتال المستمر ستكون مطلوبة طوال العام».

وعرّف هجاري إعادة الانتشار بأنها «تكيف مع عام 2024» قام به الجيش الإسرائيلي كجزء من «الإدارة الذكية للقوات».

بلومبرج: مصر ترفع الأسعار مع تطلع الحكومة إلى قرض أكبر من صندوق النقد الدولي

(اقتصاد . بلومبيرغ)

سلط تقرير لوكالة بلومبرج الضوء على رفع الحكومة المصرية لعدد من الخدمات الأساسية في وقت تسعى فيها لزيادة إيراداتها.

وقالت الوكالة الأمريكية إن المسؤولين المصريين استهلوا العام الجديد برفع أسعار مجموعة من الخدمات الرئيسة، الأمر الذي يضيف ضغوط جديدة على المستهلكين إذ تتطلع الحكومة إلى زيادة الإيرادات وربما زيادة حجم حزمة الإنقاذ من صندوق النقد الدولي.

وارتفعت أسعار الكهرباء للأسر بنسبة تتراوح بين 16% و 26%، اعتمادًا على شريحة الاستخدام، وفقًا لوزارة الكهرباء. وشهدت الصناعات أيضًا ارتفاع أسعار الكهرباء بنحو 20%.

سترتفع الرسوم على تذاكر المترو والسكك الحديدية أيضًا، بينما ترفع شركة الاتصالات الحكومية أسعار خطط الإنترنت بأكثر من 30%، وفقًا لموقع أهرام أونلاين الحكومي. ومعظم التعريفات الجديدة سارية على الفور أو ستدخل حيز التنفيذ في غضون أيام.

توقيت رفع الأسعار

وتلفت الوكالة إلى أن قرار رفع الأسعار يأتي بعد شهر تقريبًا من الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها عبد الفتاح السيسي بولاية ثالثة، الأمر الذي يدل على أن السلطات مستعدة الآن للتغلب على بعض ردود الفعل العنيفة بينما تمضي قدمًا في الإجراءات التي من شأنها أن تلحق المزيد من الألم الاقتصادي بالمستهلكين.

ويكافح سكان البلاد البالغ عددهم 105 ملايين نسمة بالفعل مع التضخم الذي وصل إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من 35% العام الماضي. وتضاعف سعر السلع الرئيسة مثل السكر تقريبًا، مما دفع السلطات إلى سن تدابير لتجنب ما يقولون إنه تلاعب في الأسعار من جانب التجار أو الموزعين.

ومن المقرر أن تضيف رسوم الكهرباء المرتفعة 0.7 نقطة مئوية إلى التضخم الشهري في يناير، وفقًا لشركة نعيم للوساطة ومقرها القاهرة، مع تأثير غير مباشر إضافي في الشهر التالي.

مأزق الحكومة

وتشير الوكالة إلى أن زيادات الأسعار تسلط الضوء على المأزق الذي تواجهه مصر بعد خروج الأموال الساخنة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022. وأدى هذا الخروج إلى أسوأ أزمة دولار في البلاد منذ عقود، وأثار بعض المحللين إمكانية التخلف عن سداد الديون أو إعادة الهيكلة.

ويتوقع عديد من المستثمرين والاقتصاديين أن تمضي السلطات قدمًا في الربع الأول بما سيكون رابع تخفيض لقيمة الجنيه منذ أوائل عام 2022، وسط دعوات سابقة من صندوق النقد الدولي لمصر لتبني نظام سعر صرف أكثر مرونة.

وتحاول الحكومة الآن زيادة حجم قرضها من صندوق النقد الدولي البالغ 3 مليارات دولار، والذي تأخرت مراجعته أكثر من مرة.

وتعكس الزيادات في تعريفة الخدمات أيضًا دفع الحكومة للمضي قدمًا في برنامج إصلاح يهدف إلى إنعاش

الاقتصاد والتغلب على أزمة العملات الأجنبية المعوقة. وتشمل هذه الخطوة بيع الأصول المملوكة للدولة، على الرغم من أن التقدم في ذلك كان بطيئًا أيضًا.

وقالت سي آي كابيتال إن «الزيادة مواتية» للميزانية بعد تأخير من يوليو 2023 بتكلفة مالية قدرها 12 مليار جنيه (389 مليون دولار).

وإلى جانب الزيادات في الرسوم الجمركية، تكافح الحكومة أيضًا للحد مما يعتبره الكثيرون اكتنازًا من جانب بعض بائعي أو موزعي السلع الأساسية مثل السكر، الذي ارتفع سعره أواخر العام الماضي من 27 جنيهًا (0.87 دولارًا) للكيلوجرام إلى 50 جنيهًا. وألقى المسؤولون باللوم جزئيًا على ضغط الدولار في زيادة الأسعار.

وحددت السلطات عديدًا من السلع الأساسية على أنها استراتيجية للاقتصاد ووضعت قواعد تهدف إلى جعل رفع أسعارها أكثر صعوبة على تجار التجزئة، وفقًا لمجلس الوزراء ومرسوم نُشر في الجريدة الرسمية.

لكن التأثير السلبي لارتفاع أسعار السكر واضح في شوارع المدن المصرية.

وقال عياد، الذي يمتلك مخبزًا في القاهرة يصنع الكعك وطلب استخدام اسمه الأول فقط، إنه مع ارتفاع تكاليف إنتاج الكعك، اضطر إلى تحميل الكلفة على المستهلك. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر قالب الكعكة متوسطة الحجم بيعت مقابل 145 جنيهًا إلى 345 جنيهًا.

وقال عياد: «توجد الآن عائلات تشتري المعجنات بالقطعة بدلًا من شراء قالب الكعكة كاملًا».

/ moasher